

محاضرات خاصة بمقياس:

مدخل إلى مجتمع المعلومات

موجهة لطلبة سنة أولى ليسانس تخصص: جذع مشترك علوم انسانية

إعداد: د.مریم رحمانی

السنة الجامعية: 2020/2019

قائمة المحتويات

1. العالم العربي ومجتمع المعلومات

1.1 مجتمع المعلومات في العالم العربي

1.2 مجتمع المعلومات في الجزائر

1.3 آفاق مجتمع المعلومات في الوطن العربي

2. الثقافة وإشكالية الخصوصية

2.1 ماهية الثقافة

2.2 مكونات الثقافة

2.3 التصور الخصوصي للهوية الثقافية

2.4 المنظور الثقافي للهوية الثقافية والعولمة

2.5 هوية ثقافية بديلة عن خطاب العولمة الهيميني

قائمة المراجع

1. العالم العربي ومجتمع المعلومات

1.1 مجتمع المعلومات في العالم العربي:

إن العالم العربي يمتلك مؤهلات تؤهله لتأسيس قاعدة متينة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإنشاء صناعات في هذا المجال، وأهم عامل هو أن العالم العربي يمتلك الطاقات الشابة حيث أن نصف سكانه هم من فئة الشباب من جهة، ومن جهة أخرى يمتلك المقومات المالية اللازمة لإنشاء مثل هذه الصناعات وبخاصة البرمجية منها.

وتعود مبادرات الدول العربية لترسيخ أسس مجتمع المعلومات ومواكبة الدول المتطورة إلى بداية التسعينيات من القرن العشرين حين ارتبطت تونس بالانترنت عام 1991 م ، وتلتها الكويت عام 1992 م ثم مصر والإمارات عام 1993 م ، لبنان والمغرب 1994 م ، قطر سوريا 1996 م ، المملكة العربية السعودية 1996 م ، ومن المتوقع أن يصل عدد مستخدمي الانترنت في الوطن العربي بحلول 2018 م إلى 226 مليون مستخدم م ، في أحدث الإحصائيات التي كشفها تقرير اقتصاد المعرفة العربي report economy knowledge arab في 29 مارس 2016 بدي ، و هذا في إطار الجهود التي تقوم بها البلدان العربية لبناء اقتصاد متكامل قائم على المعرفة والابتكار ومواكبة المستجدات المتسارعة في العالم في ظل التغييرات الجذرية التي يعرفها العالم العربي أبرزها التغييرات الحاصلة في أسعار النفط مما يستوجب ضرورة التنويع الاقتصادي ودفع الاستثمارات في مجال المعلومات والاتصالات ، و تعتبر قطر والإمارات في مؤشر التنافسية العالمية بالمرتبة 14 و 17 على التوالي لسنة 2016/2015 من أصل 130 دولة ، وخطت دولة الإمارات خطوة متقدمة على صعيد التحول نحو نموذج الحكومة الذكية، وذلك عقب اختيارها في المرتبة الأولى عالمياً بعد أن خطت خطوات سبّاقة أهلتها

لوصول إلى مصاف أهم الدول المتقدمة في التحول الرقمي، وتوّجت دبي نجاحاتها المتلاحقة في التفوق على أبرز المراكز العالمية الرائدة في التحول الرقمي، وفي مقدمتها لندن و أوسلو وستوكهولم وفيينا، في مجال الحوكمة الرقمية و جاءت مسقط (عمان) في المرتبة الثانية عربياً من حيث الحوكمة الرقمية تلتها كل من الرياض والقاهرة وعمّان وتونس والدار البيضاء، ومن ثم بغداد والكويت والمنامة.

وقدم التقرير بيانات شاملة مسلطاً الضوء على التوجه المتزايد نحو الاستثمار على نطاق واسع في تحديث البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات و التطوّرات الحاصلة على صعيد البحث والتطوير والتي تظهر بوضوح في تنامي أعداد براءات الاختراع المسجلة في العالم العربي وبالأخص في المملكة العربية السعودية ، و الجهود المبذولة من الدول العربية لتحقيق التنويع الاقتصادي والتحول بعيداً عن الاقتصادات المعتمدة على النفط. و يضم التقرير إحصاءات حديثة حول مختلف المجالات الحيوية ذات الصلة باقتصاد المعرفة في العالم العربي، نذكرها كالتالي:

- تبوّأت دولة الإمارات موقع الصدارة عربياً بعد أن احتلت المرتبة الأولى في “ مؤشر الأداء الإلكتروني العربي للعام 2015.
- تصدرت دول مجلس التعاون الخليجي الست التصنيف العام في مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العالم العربي خلال العام 2015، وجاءت البحرين في المرتبة الأولى بعد أن سجلت 74.15% في معدلات استخدام شبكة الإنترنت، فيما حققت الكويت أعلى نسبة في انتشار الهواتف النقالة بـ 194.62%.
- يرصد “مؤشر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العالم العربي” أربعة مؤشرات رئيسية لكل دولة من الدول الـ 18 في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، هي مؤشر “مشاركي الهواتف النقالة”، ومؤشر “مشاركي الهواتف الثابتة”، مؤشر “مستخدمي شبكة الإنترنت” ومؤشر “عدد أجهزة الكمبيوتر المثبتة.

ويتم احتساب المؤشر العام من خلال جمع نتائج المؤشرات الأربعة الرئيسية لكل دولة وتقسيمها على إجمالي التعداد السكاني، ويشكل ارتفاع الدرجة المسجلة وفق المؤشر العام دليلاً على مستوى النجاح في تبني نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

- تعكس نتائج "توقعات أعداد مستخدمي الإنترنت في العالم العربي 2014-2018" مدى التوسع الكبير الذي يشهده قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ظل التقديرات بأن يصل عدد مستخدمي شبكة الإنترنت في الدول العربية إلى نحو 226 مليون مستخدم بحلول العام 2018. ويتوقع التقرير أن يرتفع معدل انتشار الإنترنت في المنطقة من حوالى 37.5 بالمائة في العام 2014 إلى أكثر من 55 بالمائة في العام 2018، أي بنسبة 7 بالمائة.

- تمت أيضاً دراسة مستوى تواجد المحتوى العربي على شبكة الإنترنت، وبالأخص عبر "ويكيبيديا (Wikipedia)"، الموسوعة الإلكترونية الحرة التي تتيح للمستخدمين إمكانية إضافة أو تحرير المحتوى. ويُذكر أن "ويكيبيديا" انطلقت في 15 يناير/كانون الأول 2001 باللغة الإنجليزية، وتمت لاحقاً إضافة اللغة الفرنسية ومئات اللغات الأخرى. وفي شهر أكتوبر/تشرين الثاني 2015، أطلقت "ويكيبيديا" نسخاً متخصصة بـ 291 لغة بما فيها اللغة العربية، وتضم بحملها أكثر من 34 مليون مقال.

- يستعرض التقرير نظرةً عامةً عن أبرز متاجر التجزئة الإلكترونية وآفاق نموّها وتوسّعها في ظل الإقبال المتنامي على شركات الإنترنت القائمة في منطقة الشرق الأوسط. وتأتي هذه الدراسة المستفيضة استجابةً للنمو الكبير الذي سجّله قطاع التسوّق الإلكتروني إقليمياً على مدار السنوات القليلة الماضية والذي أسهم في دفع عجلة الاستثمارات العالمية ضمن سوق التجارة الإلكترونية في المنطقة.

- تستحوذ مسيرة التحوّل إلى اقتصاد المعرفة في المنطقة على حصةً كبيرةً من التقرير الذي يركّز في المقام الأول على دراسة ما يُعرف بـ "المدن الرقمية"، مع تسليط الضوء بشكل خاص على تجربة دبي التي أثبتت

مكانة مرموقة لها ضمن قائمة أفضل 10 مدن في العالم من حيث الحكومة الرقمية في العام 2014، متفوقة ذلك على أبرز العواصم العالمية مثل لندن وأوسلو وستوكهولم وفيينا.

- وفقاً لدراسة صادرة في شهر سبتمبر 2014 من قبل الجامعة الحكومية لولاية نيوجرسي “روجرز” Rutgers حول المواقع الإلكترونية الرسمية لـ 100 من المدن الرئيسية في 100 دولة حول العالم، احتلت دبي المرتبة التاسعة وفق المؤشر العام والمرتبة الرابعة من حيث تسليم الخدمات والمرتبة الخامسة من حيث الخصوصية والأمن.

1.2 مجتمع المعلومات في الجزائر:

تم إصدار قرار تحرير قطاع تكنولوجيات المعلومات والاتصال في الجزائر سنة 2000، حيث حظي هذا الأخير بالعديد من الإصلاحات أهمها إنشاء سلطة ضبط البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية سنة 2001 كذلك إصدار قوانين بهدف النهوض بهذا القطاع وترقيته منها قانون 03-2000 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية والإعلام ، و قانون 04/15 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكتروني ، وقانون 04/09 يتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال ومكافحتها، وغيرها من الإصلاحات والقوانين التي تدعو إلى تطوير مختلف جوانب سوق الاتصالات السلكية واللاسلكية وتهيمته للمنافسة وتوفير أطر الحماية وتشجيع النفاذ إلى الانترنت والانضمام إلى مجتمع المعلومات وتقليص الفجوة الرقمية بين الجزائر والدول الرائدة في القطاع.

كذلك قامت الجزائر سنة 2005 بإطلاق برنامج أسرتك ousratic لدعم البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال ، وكانت تهدف الجزائر من خلال هذا البرنامج إلى بيع 05 ملايين جهاز كمبيوتر في نهاية سنة 2010 ، لكن البرنامج وجد عجزاً منذ البداية وتم بيع 25 ألف جهاز فقط مع نهاية 2008 ، بعدها

أطلقت وزارة البريد وتكنولوجيا المعلومات برنامج تربيتك سنة 2013 واستهدفت به الطلبة والمدرسين ، وبذلك سجلت الجزائر زيادة في طلب واستيراد أجهزة الكمبيوتر حيث وصلت نسبة الواردات إلى 4.15 % من إجمالي الواردات مقارنة بسنة 2010 التي كانت 2.96% ، وبارتفاع عدد أجهزة الكمبيوتر زاد الطلب على الخدمات التي يقدمها الهاتف الثابت حيث ارتفع عدد مستخدمي الهاتف الثابت من 1.96 مليون مشترك سنة 2002 إلى 3.07 مليون مشترك سنة 2008 ، ثم تراجعت إلى 2.58 مليون مشترك سنة 2009 ويرجع هذا إلى التوجه إلى الهاتف النقال وإطلاق مجموعة من الخدمات كخدمة MMS و GPRS ، ليعود عدد مستخدمي الهاتف الثابت في الارتفاع مجددا حيث وصل إلى 3.23 مليون مشترك سنة 2012 ويرجع هذا الارتفاع لخدمة الإنترنت التي تفرض على متعاملها الإشتراك في شبكة الهاتف ، أما سنة 2014 انخفض عدد المشتركين إلى 3.1 مليون مشترك وهذا لتوفير شبكات الهاتف النقال لخدمة الإنترنت.

في خضم هذه الأرقام نشير أن خدمة الإنترنت في الجزائر دخلت أول عام 1993 عن طريق مركز البحث للمعلومات العلمية والتقنية Cerist وهو مركز للأبحاث تابع للدولة الجزائرية، و في عام 1998 صدر المرسوم الوزاري رقم 265 لعام 1998 الذي بموجبه أنهى احتكار خدمة الإنترنت من الدولة و سمح للشركات الخاصة بتقديم هذه الخدمة، بيد أن هذا المرسوم اشترط على الذين يريدون هذه الخدمة لأغراض تجارية أن يكونوا جزائري الجنسية، ويتم تقديم الطلبات مباشرة إلى وزير الاتصالات.

وتشهد الأنترنت في الجزائر حركة ديناميكية حيث قفزت من 56 ألف مشترك سنة 2005 إلى أكثر من 02 مليون مشترك سنة 2013 ، كما شددت الفترة الممتدة من 2013 إلى 2014 ظهور خدمة أنترنت الجيل الثالث حيث أحصت وزارة البريد والاتصالات السلكية و اللاسلكية عدد المشتركين في الجيل الثالث بأكثر من 08

مليون مشترك ، وبذلك تضاعف عدد مستخدمي الأنترنت أربع مرات في سنة 2014 بأكثر من 9 ملايين مشترك مقارنة بسنة 2013 (02 مليون مشترك).

لقد لعب التطور التقني دورا كبيرا في بناء الحضارة الانسانية وكان السبب في كل التحولات الجذرية في جميع مجالات الانتاج الذي هو الاساس الحاي للحياة في المجتمع . كما ادت التقنية الى تغير المجتمعات التقليدية في الدول الصناعية الحديثة الى مجتمعات تقنية أثرت بدورها على السلوك الانساني للافراد . وعلى الادارة وعلى المجتمع وعلى التنظيم السياسي للدولة بيد ان التطور التقني بالرغم من كل مزاياه العديدة يساهم ايضا في تقييد الحرية الشخصية للافراد او عن طريق الرقابة والتحقيق وغيرها من وسائل الانتهاك الاخرى للحرية

1.3 آفاق مجتمع المعلومات في الوطن العربي:

لتكريس افاق المستقبل نحو مجتمع المعلومات في الوطن العربي كمطلب أساسي ينبغي اعداد المجتمع العربي وفق ما يلي :

- اعتبار تهيئة المجتمع العربي لمتطلبات مجتمع المعلومات قضية ثقافية ذات اولية اولى باعتبار ان العصر المقبل هو عصر المعلومات.

- ضرورة عمل المؤسسات الثقافية بالوطن العربي ومنظماتها على حث مؤسسات التعليم الرسمي على سرعة التجاوب مع متطلبات الثورة الالكترونية .

- ثمة ضعف في الهياكل السياسية لتقنية المعلومات في معظم البلدان العربية سببه قلة المتخصصين وقلة الذين يؤهلون للمستقبل التقني المعلوماتي .

- من الالهية بمكان مواجهة المشاكل المزمدة في تحقيق تكامل معلوماتي عربي نتيجة للحدود المغلقة وعدم وجود المؤسسات العربية بالسرعة التي تفرضها الديناميكية الحاوية للثورة الالكترونية .
- لا بد من التركيز على الجانب التعليمي والتربوي وعدم الاكتفاء بالتعليم الرسمي بل يجب ان يشمل التعليم الذاتي والتعليم المستمر .
- ضرورة مواكبة خطط التعليم لخطط التنمية فالمخططون في عمليات التنمية لا يولون تقنية المعلومات أي اهتمام وخاصة في التربية
- ضرورة الاسراع في ادخال الحاسوب في نظم التعليم الرسمي .
- لا بد من انتاج برامج تعليمية للحاسوب باللغة العربية وجذب اكبر قدر من القدرات.
- ضرورة تغيير الفلسفة التعليمية من الاسلوب التلقيني الصرف الى اسلوب يشجع على تنمية قدرات حل المشكلات والملفات الابتكارية والفنية .
- الغاء النظرة القديمة التي لا تقيم وزنا للمعلومات فلقد اصبحت المعلومات مادة صناعية اولية وموردا هاما يناظران لم يتفق بشأنه الموارد المالية . وعليه لا بد من القول بان الثورة الحضارية العالمية تغزونا وتفرض نفسها علينا شئنا ام أبينا ولكنها تغزونا بنتائجها دون ان يكون لنا في صنعها نصيب . ونحن فيها مستهلكون . ولا بد ان نفكر في ان نكون مشاركين منتجين .

2. الثقافة وإشكالية الخصوصية

2.1 ماهية الثقافة:

لقد أصبح موضوع الثقافة محل اهتمام كثير من المهتمين في العلوم الإنسانية وهناك من يرى أن الثقافة هي ذلك الجزء من البيئة الذي قام الإنسان بنفسه علي صنعه متمثلا في الأفكار والمثل والمعارف والمعتقدات والمهارات وطرق التفكير والعادات وطرق معيشة الأفراد وقصصهم وألعابهم وموضوعات الجمال وأدواته عندهم ووسائلهم في الإنتاج والتقوم والموسيقى التي يعزفونها والنظام الأسري الذي يسيرون عليه ووسائل انتقالهم والمعارف التي تشيع فيهم وغير هذا كثير وكثير جدا مما أنشأه الإنسان ليجمع بين أفراد مجتمع من المجتمعات ويربط بين مصالحهم بمعنى آخر هي مجموع العادات السائدة واللغة والديانات والاختراعات والعلوم في المجتمع والتي يتميز بها مجتمع عن آخر وتؤدي إلى تحقيق وظائف الحياة الاجتماعية.

فالثقافة هي وليدة البيئة وثمرّة التفاعل بين الأفراد لبيئاتهم لذلك كان من الطبيعي أن تتعدد تعددا بينا وتختلف باختلاف البيئات لأن هذه الأخيرة مختلفة اختلافا واضحا وكان من الطبيعي كذلك أن تتعدد تعريفاتها وتختلف . فمنها ما هو بالغ العمومية والاتساع كتعريفها علي أنها طريقة حياة شعب من الشعوب أو هي من نتاج التفاعل الإنساني وليست كل طريقة من طرق الحياة وليس كل نتاج من نتاج التفاعل الإنساني ثقافة لأن الثقافة تقتضي اشتراك فئمة طرق وتفاعلات خاصة بل بالغة الخصوصية . ومنها ما هو بالغ الخصوصية كتعريفها علي أنها مجموعة من المعتقدات والممارسات المتوارثة اجتماعيا أو هي كل أنواع السلوك التي تنتقل بواسطة الرموز أو هي تنظيم خاص من الرموز فالثقافة لا تقتصر علي الموروثات الاجتماعية التي انحدرت من الماضي فحسب فهذا تغير للحاضر الذي نحياه ونعلمه والمستقبل الذي تصورناه وتأمله والثقافة كذلك لا تنحصر في تنظيم خاص من الرموز

لأنها أوسع من ذلك بكثير كما أنه من الصعب ترميز كل مكوناتها وقد وجدت الثقافة قبل أن تعرف الأمم الرموز
وكم من مثقف علي درجة عالية لا يأنس بالرموز ولا يعرفها هذا مع اعترافنا بأهمية الرموز وضرورتها

2.2 مكونات الثقافة:

تتكوّن الثقافة من مجموعة من العناصر الرئيسية، والتي تختلف وتتغيّر من ثقافة إلى أخرى، وتتطوّر بتطوّر المجتمع،
وفيما يأتي توضيح لتلك العناصر:

الثقافة الماديّة: تُشير الثقافة المادية إلى الأمور المادية التقنية كالاتصالات، والنقل، والطاقة التي تتوفر في مجتمع ما،
والتي يؤدي توافرها أو عدمه إلى إحداث تغيّرات مرغوبة أو غير مرغوبة في ثقافة أيّ مجتمع.

اللغة: تعكس اللغة قيم وطبيعة المجتمع، وتمتلك بعض الدول أكثر من لغة أو العديد من اللهجات التي من المهم
أن تؤخذ بعين الاعتبار؛ لأنّ عدم فهم اللغات أو اللهجات قد يؤدي إلى مشاكل في التواصل، وإذغ وُجد شخص
ضمن ثقافة مختلفة عن الثقافة الأصلية يكون من المهم تعلّم اللغة السائدة ضمن الثقافة الجديدة، أو على الأقل
يجب أن يكون هناك من يفهمها ويترجمها. الجماليّات: تُشير الجماليّات إلى كلّ ما يتعلّق بالجمال والذوق الرفيع
داخل أيّ ثقافة، كالموسيقى، والفن، والرقص، والدراما السائدة في مجتمع ما، وغيرها من الأمور، ويؤدي اختلاف
هذا العنصر بين مجموعة من الثقافات إلى الاختلاف في التصاميم والألوان، وغيرها من الأمور الجمالية داخل كلّ
ثقافة. ولمعرفة مزيدٍ من المعلومات حول العلاقة بين الثقافة والفن يمكنك قراءة مقال الثقافة والفن.

التعليم: يُشير التعليم إلى الأفكار، والمهارات، والمواقف التي يتمّ نقلها إلى الأفراد، إضافة إلى التدريب في مجالات
معينة، ويهدف التعليم إلى إحداث تغيير في المجتمع، كما يتمتع كل مجتمع بمستوى من التعليم يختلف عن
المجتمعات الأخرى.

الدين: يساعد الدين السائد ضمن أيّ ثقافة في مجتمع ما على تفسير الكثير من سلوكيات الأفراد الذين يعيشون فيه، وهو أفضل وسيلة تساعد على الإجابة عن سبب تصرّف الأشخاص بتصرّفات معينة بدلاً من الإجابة عن كيف يتصرّف الأشخاص ذلك.

القيم والاتجاهات: تنشأ القيم في معظم الأوقات من أساس ديني، أما الاتجاهات فتدلّ على الموروث الاجتماعي للسلوك البشري الذي ساعد على تشكيل الثقافة.

التنظيم الاجتماعي: يُشير التنظيم الاجتماعي إلى الأسلوب والطريقة التي يتعامل بها أفراد المجتمع مع بعضهم البعض، والتي تنظّم حياتهم. والجدير بالذكر أنّ هناك عناصر أخرى تتكوّن منها الثقافة، لكن يُمكن اعتبار العناصر السابقة أنّها عناصر رئيسية في كلّ ثقافة.

2.3 التصور الخاص للهوية الثقافية:

يتوهم هذا التصور بأن العودة إلى الجذور والأصالة يمكن أن تساعد على الانفلات من هيمنة الغرب وآلياته في السيطرة. إنه في الأصل لا يكرس إلا نزعة في الهروب إلى الوراء سعياً وراء "النموذج المثالي"، أو رغبة في الصدام مع الغرب على أرضية العقيدة. ولعل ذلك لن يقود إلا إلى فهم عدمي لإشكالية الحداثة والعولمة وطبيعة الصراع الكوني. ويبقى التصور الأصولي هو المروج لفهم تكفيري-عقائدي لعلاقة المجتمع التابع بالرأسمالية المهيمنة، ومختزلاً طبيعة الصراع الكوني في صراع بين دار الإسلام ودار الكفر. لكنه لا يعمل إلا على صهر إسلام تبريري داخل رأسمالية متخلفة-تبعية لن تجد حلها النظري إلا في النظريات العلمية لا العقائد وحتى "المتقف الإسلامي المستنير" لا يكلف نفسه عناء البحث في الهوية الثقافية التي يدعو لها، وفي مضمون "الذات" التي يلوح بها ضد "الغرب" وليس أدل على هذا من قولة الدكتور على شريعتي: "يجب علينا أن نستند إلى ذاتنا الثقافية"

الإسلامية... وأن نجعل شعارنا الرجوع إلى هذه الذات " إنه البحث عن كوجيطو متمركز على ذات متعالية وغير مفكرة ودون وجود ذاتي أو واقعي. ولن تكون إلا التراث. دون أن يكلف المفكر نفسه عناء النقد العقلاني والعلمي للتراث من أجل بناء فلسفة نقدية بديلة قادرة على الاستجابة لمتطلبات الحداثة من موقع الشعوب المستضعفة. إن كتابه الشهير المبحث والمعنون بـ"العودة إلى الذات" يشكل دفاعاً عن خصوصية فكرية غارقة في التراث وتفتقد لكل حوار علمي مع الغرب والحداثة. إنه مجرد مدافع عن الإسلام مقابل "التغريب" وعن روح الأديان ضد السوسيولوجيا العلمية. وقد خلص الكاتب في أغلب كتاباته إلى الانتصار للهوية الإسلامية، بعيداً عن التفكير في الإشكالات التي يثيرها عصر الحداثة والهيمنة الغربية والتي لا يمكن الإجابة عنها من داخل التراث.

ومن هنا يتضح أن مواجهة العولمة والغرب على المستوى المعرفي بمنطق ثنائيات من قبيل الإسلام/الغرب، الهوية/التغريب، لا تؤسس معرفة علمية بإشكالية العلاقة بين المجتمعات التابعة والرأسمالية المهيمنة. ورغم محاولة بعض المفكرين العرب وهو الدكتور حسن حنفي الدفاع عن الأصالة بلغة فلسفية أكثر تحمراً من التراث، فهو لا يزيد إلا من دعم الفهم الخصوصي للهوية الثقافية، مكثفا نزعاً مشرقية تلهث وراء الأصل ولا ترى أمماً إلا التغريب، وكما يقول بلغة أشد عمومية: "ولما كنا نعاني من التغريب في حياتنا ومن التبعية في ثقافتنا وسلوكنا فإن الدفاع عن الهوية والأصالة أحد المطالب الرئيسية للجميع. وبسببه تخرج الحركة السلفية مناهضة للتغريب. المفصلة هنا ضرورة "لكم دينكم ولي دين" ورفض التقليد والتبعية يساعد على الحفاظ على الهوية. المشروع الحضاري الجديد يثبت الهوية في مواجهة التغريب. ويتمسك بالأصالة ضد التبعية". يحشر الكاتب مجموعة من التقابلات دون البحث في ماهية الهوية أو الأصالة التي يدعو إليها. وقد لا يتميز الكاتب، رغم باعه الفلسفي، عن مطلب الخصوصية الضيقة التي يطالب به الأصوليون. إن الأصالة لا تجيب عن إشكالية هوية ثقافية بديلة، مادام ذاك الأصيل ذاته يشكل في بعض جوانبه عائقاً أمام التفكير الحر والإبداع. كما أن التغريب لا يترجم الفهم العلمي ذاته للعولمة أو الحداثة. والملاحظ أن أطروحة الغزو الثقافي ما زالت تحكم أغلب التصورات للغرب، في شكل

يؤجل السؤال حول الأبعاد الذاتية للتخلف الثقافي العربي والإسلامي. إن "المشروع الحضاري الجديد" الذي يدعو له حسن حنفي لا يترجم إمكانية تقدم بديل ثقافي في شكل هوية نقدية لا تفكر بمنطق الثنائيات أورد الفعل. ومأزق أطروحة الكاتب هو أن التمسك بما يسمى أصالة، وهوية معطاة لن يفك إطار التبعية بل قد يزيد من دعمها وتبريرها. مما يعني أن الفهم الخصوصي للهوية الثقافية وللعملة لا يرقى للتصور الجدلي للثقافة كبناء والحدثة كتجربة استمرارية وقطيعات وللعملة كواقع تاريخي ومادي. ولن يجد الكاتب أمامه من ملاذ سوى فلسفة تاريخ هيجلية، إذ يقول بأن التاريخ "هو فلسفة التاريخ، أي تاريخ الوعي والوعي بالتاريخ، مسار الروح في التاريخ، مسار الحضارة والوعي فيه" وهذا المنظور سيجعل الكاتب لا يرى في الغرب إلا تغريبا والعملة إلا تمثلا لروح ثاوية خلف تاريخ الإنسان الغربي. إن كتاب "مقدمة في علم الاستغراب" يجعل من مطلب الهوية و التحرر والتغيير قضايا متحققة لكن في المطلق.

إن د. حسن حنفي يستقي فلسفة تاريخية متمحورة حول مفهوم "عودة الحضارات"، من أجل تبرير وضع الشعوب الإسلامية دون الكلام عن سبل وآليات التحرر الفعلي. فكأن عودة الحضارة العربية-الإسلامية إلى الفعل التاريخي أمر لا شك فيه؟ ذلك هو وهم فلسفة الحضارة التي يبشر الكاتب بها، لكنه في العمق يهدر كل جواب علمي عن سبل التعامل العقلاني مع المجتمع الغربي، من جهة ومع واقعنا العربي من جهة ثانية. وكلما تعقد الواقع العربي واشتدت أزمتة إلا وصارت الممارسة المعرفية لدى المثقف الداعي للخصوصية أكثر ارتباطا بالماضي وقوالب التراث، دون نقد علمي حتى لهذا الأخير. وكمثال على هذا المنحى نجد الدكتور جابر الأنصاري، الذي يراهن على الفقه الحضاري كبديل أولي للمعرفة، إذ يقول "إلا أن هذا الفقه الحضاري، مع ذلك مثل المصدر الأساسي لأهم فلسفة عربية في التاريخ والاجتماع لدى ابن خلدون... وانطلاقا من هذين المصدرين الأصوليين النظريين (الفقه الحضاري ومقدمة ابن خلدون)، وباستقراء منهجي خصوصية الواقع المجتمعي العربي، يمكن أن نكتسب الدعوة إلى تأسيس علم اجتماع عربي إسلامي منطلقها الحقيقي للتعاطي مع قضايا العصر وإشكالاته،

وصولاً إلى تأسيس علم اجتماع سياسي عربي على وجه الخصوص... "ليس الإشكال في الخصوصية مادام كل علم نقدي متأصل عليه أن يتعامل مع واقعه العياني، إضافة إلى أن بناء هوية ثقافية نقدية لا يمكن أن يخرج عن التعامل مع الإشكالات التي يفرضها واقعنا التاريخي. إن المعضلة هي وضع خط فاصل بين الخصوصية والتاريخ الكوني، بين الظاهرة وتاريخها، ومحاولة إعادة بناء المناهج التراثية وعلوم الماضي كبديل معرفي دون تلمس للحدثة وثوراتها المعرفية. فهل الدفاع عن الفقه الحضاري وعلوم الماضي هي الهوية الثقافية للمثقف النقدي المطلوب في المرحلة؟ إن الرهان على علم خصوصي مستند للتراث لا يشكل مدخلاً لفهم العولمة والعلاقات المعقدة المتداخلة بين الشمال و الجنوب. ويمكن القول بأن مطلب الهوية الثقافية لا ينفصل عن إشكالات معقدة كالتخلف والتبعية والتنمية والتحرر والعقلانية، مما يؤكد صعوبة إقرار أن الهوية هي وحدها القادرة على إحلال وضع الاستقلال التاريخي محل الخسوع والهزيمة والارتداء. ويبقى نقد أطروحة الهوية ذاتها، ومقارنتها حدثاً في ظل الشروط الراهنة والتي أنتجت بالمقابل خطاب ونظام العولمة، هو المدخل المعرفي لتحرير الفهم الخصوصي من وهم البدايات وهيمنة المطلقات، بعيداً عن التعامل المثالي والرومنسي مع إشكالية الهوية كما يتضح من كلام المفكر برهان غليون عندما يقول: "ومبدأ الهوية يصون الجماعة من الانحلال والاندماج في الآخر، ومن ثم الاندثار كجماعة متميزة ومستقلة. وفي صراعها ومنه تنبع إمكانيات تحول الحضارة إلى مدينة، أي يتحقق تأسيسها في الثقافة العربية، ويتحول التراث إلى هوية ديناميكية حية ومتجددة، أي إلى ثقافة معاصرة" إن الانشداد إلى مفهوم مطلق عن الهوية يزيد من دعم التصور الخصوصي للذات وإشكالية التأخر الاجتماعي والتاريخي والذي يعرفه مجتمعنا منذ أمد بعيد. ويمكن القول بأن الدفاع عن خصوصية ضيقة ليس سوى هروباً من معاناة الإشكاليات التي يفرضها التقدم الغربي. مما يقود أصلاً إلى نزعة ثقافية تنظر للعالم من زاوية الثقافة ولا تراهن إلا على البعد الثقافي في مواجهة العولمة.

2.4 المنظور الثقافي للهوية الثقافية والعملة:

لا يخفى على أحد أن المعارك الثقافية هي أعمق تجربة يمكن لمجتمع أن يخوضها من أجل تجاوز رواسب الماضي وأطر التقليد وآليات الاستلاب الفكري والهيمنة الإيديولوجية. إنها إرادة إحلال هيمنة محل هيمنة أخرى، لكن على أرضية التحرر. وهذا تنشده كل هوية ثقافية فاعلة ومتفاعلة مع الخاص والكوي. إن البعد الثقافي هو معيار أولي لتحديد طبيعة مجتمع ما. وبغياب هوية ثقافية نقدية يكون مجتمعنا العربي قد كرس ذاتيا الاستلاب واللافاعلية. وإذا كان المنظور الثقافي يدافع عن الثقافة كمنطلق وهدف وزاوية نظر، فإنه يغفل تداخل مجموعة عوامل في تدمير ثقافة ما أو نخوض هوية ثقافية. إن الثقافي ليس وحده مؤسسا للوجود، مما يعني أن مناقشة إشكالية الهوية الثقافية في المجتمع العربي لا تبعد عن طرح قضية التحرر والتغيير الاجتماعيين والتنمية المستقلة. فمجتمع مركب لا ينحل إلا على أرضية المعارك الشاملة. وبالفعل تعطى الأولوية للجانب الثقافي لكن ليس في انفصلا عن المعارك السياسية والاقتصادية. فمجتمع تأكلت بنيته الاجتماعية والاقتصادية لن ينتج وعيا عقليا بالعالم، بل فقط تأجج المكبوت الديني كرفض لواقع استغلالي هيمني متصالح مع نظام العملة لكن لا ينتج إلا ثقافة البؤس والحرمان. إن المعركة الثقافية لن تنجز إلا داخل صيرورة إنجازات اقتصادية وسياسية، وإلا سيتخرق مجتمعنا عنصران متضادان هنا الأصولية الراضة للعملة والغرب والليبرالية في شكل لاعقلاني لاهثة وراء الاندماج المطلق بالغرب. ولن يكون التوفيق بين الأصولية والليبرالية في شكل ما يسمى بالوسطية هو المخرج، لأن ذلك سيعيد إنتاج نفس ماضي الفكر العربي، دون أدنى تلمس لمكمن الخلل وهو غياب مشروع اجتماعي متكامل وقواه الفاعلة. ولن يجد الثقافي أمامه سوى الدعوة للثقافة الأصيلة والحوار الثقافي وأولوية الثقافي على الاقتصادي، مع أن هاته القيم قد سقطت بعد اجتياح الليبرالية المتوحشة كل أصقاع العالم. ونسى المنظور الثقافي أن العملة هي معركة ثقافية واقتصادية. فالبحث عن السوق لترويج البضائع لا يتم بمعزل عن تدمير الثقافات "المستضعفة"، كما أن استثمار الأسهم المالي يرتبط بتوظيف الأسهم الرمزى في اتجاه العصبية والطائفية والحجاج الديني. مما يؤكد أن

الاختراق الثقافي لنظام العولمة لن ينفصل عن تحديد الموقع داخل المنظومة الاقتصادية الكونية. فالعولمة، إذن، لا يمكن احتزالها في الثقافة بل هي استراتيجية معرفية-اقتصادية وسياسية. إنها نسق بلفظ كل من هو دونه أو يبتلعه وفق معدل الربح. كما أن معرفة الهوية الثقافية ليس مجالها هو الثقافي فقط، بل حتى السياسية والاقتصاد. مما يعني أن الثقافي سيبقى لاحقاً في الشروط الراهنة للمعرفة الاقتصادية. إذ أن تحدد الرأسمالية المتوحشة سيزيد حتى من الاقتلاع الفكري والثقافي. معركة الهوية الثقافية ليست هي الثقافة إذن بل الوجود الاجتماعي بكل مستوياته. ويركز أحد رموز التيار الثقافي تحليلاته على مسألة القيم والثقافة، واضعاً العولمة في إطار من العموميات، معتمداً على تقارير غربية، بعيداً عن الربط بين المعركة الثقافية والمعركة الاقتصادية، وكأن تشييد صرح الثقافة لدول الجنوب هو المدخل لكل تحرر اجتماعي وتاريخي. وهنا يورد الكاتب مقطعا من تقرير نادي روما وهو من واضعيه، حيث يقول: "وتشكل الهوية الثقافية على المستويين الوطني والدولي واحدة من أهم الحاجات النفسية غير المادية، ويمكن أن تكون مصدراً من مصادر الصراع المتزايد داخل المجتمعات وبين مجتمع وآخر... فنحن نواجه صراعا جدياً في مجال القيم... ويوجد نوع من التحمل ولكن لا يوجد تقبل صاف أو ترحيب خالص بقيم الجنوب، ذلك لأنه لا يوجد جهد جاد لمحاولة فهمها"

صحيح أن خطاب العولمة يرفض كل تنازل لصالح ثقافات الشعوب غير الغربية. محافظاً على التراتبية الثقافية التي دافع عنها الأنثروبولوجي الاستعماري. لكن ما يهمنا، نحن كشعوب تابعة هو إقرار تحرر شامل يساهم في كسب رهان الهوية الثقافية الذي هو معركة صعبة وليس مجرد نداء لرفض الوصاية الغربية. ومن المعقول القول بأن آخر ملجأ للدول التابعة هو الثقافة، لكن كيف يتجادل الدفاع عن الثقافي والبحث عن المورد الاقتصادي داخل نظام السوق؟ مما يعني أن المنظور الثقافي عليه أن يعدل عن مفهوم حوار الثقافات والكلام عن نظام القيم، لصالح البحث عن مشروع اجتماعي متكامل قادر على التفاعل مع العولمة بشكل إيجابي. وأثبتت التجارب أن كل تقدم اقتصادي يدفع في اتجاه الانفتاح الثقافي وتصليب الهوية (نموذج الصين، اليابان) وأن كل

تخلف وتبعية اقتصادية لا تزيد إلا من فرض البؤس الثقافي. وهنا يكون البحث عن هوية ثقافية داخل نظام التبعية والانفتاح اللاعقلاني والغير مخطط، مجرد ترميم لثقافة ممزقة لن تساهم في معركة التحرر. مما يؤكد أن ثقافية المفكر المهدي المنجرة مطالبة برصد جدلي أكثر عمقا للعلاقة بين المعركة الثقافية والمعركة الاقتصادية في ظل نظام العولمة.

وإذا كان كل مجتمع مطالب بتحسين ذاته ثقافيا فهو مجبر كذلك على خوض المعارك الاقتصادية لكن في اتجاه التحرر الاجتماعي من كل آليات الاستغلال و الاستلاب الداخلية والخارجية. إن الحل يكمن إذن في البحث عن سبل التعامل الجدلي والنقدي مع نظام العولمة، وهو الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في مطلب الهوية، ليس على غرار الطرح الخصوصي، أو على شاكلة دعاة الإندماج المطلق في النظام الغربي، بل وفق عملية بناء نقدي للثقافة والرأسمال الرمزي الموجودين داخل مجتمعا، دون حنين للعبة الرهان على الأصول، أو رغبة في الانكفاء الدراماتيكي داخل شعار الأصالة المفهوم لدى بعض الخصوصيين بشكل متعال. إن هوية ثقافية نقدية قادرة على الربط بين الثقافي والاقتصادي والكشف عن مفارقات خطاب العولمة، تبقى هي المدخل لتجاوز الكثير من العوائق المعرفة والسيكولوجية التي حكمت سواء الخطاب السلفي أو الأصولي أو الإيديولوجيا الليبرالية. مما يعني أن بناء هذه الهوية هو نفسه مشروع معرفي لن يستقيم إلا على أرضية النقد والعقلانية والاختلاف.

2.5 هوية ثقافية بديلة عن خطاب العولمة الهيميني:

بالعقلانية النقدية يمكن للهوية الثقافية المنشودة أن تنصهر داخل نظام العولمة مع الحفاظ على استقلالية "الذات". ويبقى الفهم للإشكاليات المركزية الملحة هو المدخل للبحث عن منهج فعال لمقاربتها. هنا يكون المثقف قد وضع نفسه في قلب الصراع الثقافي بعيدا عن ترديد شعار الهوية دون أدنى تفاعل مع الواقع. إن الأمر يتعلق بهوية ثقافية نقدية حديثة لا تقدر الماضي ولا النماذج المثالية. والأساس في كل هذا هو بناء هوية ثقافية داخلية تم كل الشرائح الاجتماعية التواقة للتحرر والفعل، وتجاوز استلابها المركب، مما يعني أن هذه الهوية الثقافية الحديثة

ستكون مدخلا لبناء ذات مستقلة في إطار معارك سياسية واقتصادية لا يمكن خوضها دون إقرار الثقافة العقلانية. إذ أن كل مجتمع بدون مرجعية ثقافية حية متنورة، ويعاني الشتات الفكري، هو مجتمع لن يستطيع خوض معركة تاريخية وهي الاستقلال النسبي داخل نظام العولمة. ولنلاحظ أن الدعوة لهوية مؤسسة على التراث أو الماضي واللامعقول لن تكون إلا عملية إعاقة كل وعي بضرورة ثقافة عقلانية وديمقراطية واختلافية.

وبالتالي عوض التفكير في ثقافة حديثة بديلة، ينتقل الخصوصي إلى مواجهة الانهيار الحضاري والتخلف والتقليد بهوية النكوص ورد الفعل والإيمانية المفرطة في التصديق والخضوع. وكل محاولة لتسييد النموذج الحضاري العربي-الإسلامي لن تضمّر إلا الرغبة في الإبقاء على التخلف التاريخي والاستغناء عن الحداثة والتي لا محيد عنها إن أردنا أن نمارس موقفا نقديا اتجاه وجودنا التاريخي. لكنها حادثة يجب صهرها داخل واقعنا العياني، لا التبشير بها، فقط. فكل خطاب حديثي لا يتعامل مع الحداثة نفسها ومع شروطنا الحالية بشكل نقدي لن يكون إلا خطابا تبريريا. وسيرورة الحداثة والتحديث والعقلنة في مجتمعنا العربي تؤكد ذلك. فالدعوة لهوية ثقافية متعالية مفصولة عن وقاعها لن تساهم إلا في تكريس الاغتراب، وفي اعتماد أو تبريري جدالية العبد والسيد، وبالتالي إرادة العولمة في الهيمنة. وكما قلت آنفا، فالعوائق الذاتية التي تكبح كل محاولة تبلور هوية ثقافية عقلانية بديلة، تشتغل بقوة وتدفع في اتجاه مطلق للغرب من جانب وفي تمجيد للماضي من جانب آخر على أرضية الرفض لكل الثقافي والاجتماعي.

وإذا كنا ندعو إلى ديمقراطية ثقافة العولمة فكذلك يجب الدفع في أفق بناء هوية ثقافية ديمقراطية على المستوى الداخلي أي غير مكرسة لإرث الاستبداد وسلطة الفرد ومنطق الهيمنة والإقصاء. فالتشريع لثقافة ديمقراطية مطلب أساسي لتجاوز رواسب العصور الشيوقراطية والأوتوقراطية والتي ولدت في لا شعورنا السياسي والاجتماعي الرغبة في الهيمنة والتسلط. وهو ما ينعكس أصلا على مطلب الهوية الثقافية. فكيف يمكن نقد البعد

الهيمني في خطاب العولمة إذا كان نقد البعد الهيمني في خطاب العولمة إذا كان البعض يكرس هوية لا ديمقراطية لا تسعى إلا للهيمنة إما باسم الذات أو الطبقة أو القبيلة أو الدين أو باسم الحداثة نفسها. وكل هوية ثقافية عربية أو إسلامية مؤسسة على الهيمنة لن تكون إلا التبرير النظري للحدود الفلسفية اللاعقلانية التي حكمت تاريخ العولمة. وهنا لن ننسى أن الكلام عن كونية الإسلام وكونية الحضارة العربية الإسلامية في الشروط الراهنة لا يكتف إلا نزعاً في رفض الآخر، وفق مطلق ديني أو ميتافيزيقي ما زال يحكم الكثير من التيارات الفكرية الأصالية، والتي لا تعير الاهتمام لمطلب العقلانية والتحديث الجذري ومفهوم النسبية الثقافية والاختلاف داخل الثقافة الواحدة. فالتنظير لهوية ثقافية من منطلق أحادي الجانب سواء كان باسم العرق أو العقيدة أو المشروع التاريخية لن يهدر إلا إمكانية تأسيس ثقافة اختلافية لكل الشرائح الاجتماعية بعيداً عن ميتافيزيقا الجوهر. إن التعدد والتنوع الثقافي سيؤسسهم في بناء هوية منفتحة، متجادلة مع الواقع، قادرة على التطور، دون تمركز نحوي أو مرجعي. مما يعني أن الهوية الثقافية على المستوى الداخلي هي إقرار لحق كل شعب ومكون وعنصر في تقرير مصيره الثقافي على أرضية النقد و الاختلاف و الديمقراطية. وتجاوز ثقافة الاضطهاد والنموذج الواحد هو المدخل الحداثي لتشييد الثقافة أو الهوية الثقافية البديلة. وإذا كنا نطالب بتجاوز الاستلاب الثقافي، فقد نكسر استلاباً داخلياً أشد إذا قمنا بفرض هوية ثقافية لا عقلانية وأحادية التوجه.

فالغرب البورجوازي يحاول إعادة إنتاج آليات الهيمنة ووضع الاستلاب والتشويء، ودعاة هوية ثقافية خصوصية ونكوصية يكرسون هيمنة واستلاباً أشد وطأ وتأثيراً. إضافة إلى كون الخصوصية الضيقة لن تقطع مع الثقافة السائدة المشرعة لثقافة أو لهوية ثقافية لا تحتوي إلا على قيم الخضوع والانفعال، واللاعقل، والقدرية والعجز الذاتي. وكل هذا يساهم في وضع خط فاصل داخل الهوية الثقافية بين "الأنا" و"الآخر" كتحيدين متعالين. والأهم من كل هذا، هو فهم أن عجزنا عن إدراك "الأنا" إلا من خلال الآخر يؤكد انسداد أفق "عقل عربي" سقط في فخ التقليد والاجترار، ولم يعد قادراً على تأكيد رغبته في التقدم والنقد، وتجاوز وضعية هوية

مهزومة فقدت طباعها التاريخي، فراحت ترسخ طوباويات بشكل أكثر تصنيما وأسطرة و غيبية. هنا يكون تاريخ مطلب الهوية الثقافية عند العرب والمسلمين لا يوازيه إلا تاريخ هيمني للغرب كانت العولمة خلاصته المحتومة. يجب الاعتراف أن الهوية الثاوية خلف نظام العولمة هي هوية العقل النقدي والمنهج التجريبي والتحقيب التاريخي إضافة، بالطبع، إلى اللاعقل. كما أن الغرب المهيمن لم يفرض ذاته طوال التاريخ إلا لأنه امتلك آليات الهيمنة الفكرية والمادية. ومقابل هذا فالهوية الثقافية السائدة في المجتمع العربي هي هوية تحمل بذور الهزيمة. مما يتطلب بناءها نقديا وحدائيا قبل مقابلتها بالعولمة. فهوية تعتمد ثنائية إسلام/رأسمالية، لن تدعم إلا الفهم اللاعلمي لعلاقة المجتمع التابع بالغرب. والخلاصة لن تكون إلا تكريس النظرة العدوانية لكل مغايرة واختلاف رغم أن العولمة ذاتها ترفض المغايرة.

إن الإيمان بالفكر العقلاني الحدائبي سيساهم في العدول عن التوظيف اللاعقلاني للإسلام ضد الديمقراطية والعقلانية على المستوى الداخلي وضد العولمة ذاتها على المستوى الخارجي. إن جدلية الصراع الثقافي والحضاري في العصور الوسطى أنتج هيمنة العرب والمسلمين لكن في إطار فلسفة عقلانية. وجدلية الصراع الثقافي والاقتصادي الآن يمكن أن تنتج ثقافة محلية عقلانية حدائية على أرضية التغيير الاجتماعي والديمقراطية ولو من موقع الضعف التاريخي. فهوية ثقافية تؤمن بجدلية الخاص والعام، وبالتنوع، وبالعقلانية يمكن لها أن تعي الاختلاف حتى داخل الثقافة الغربية. فالغرب ليس كلاً مطلقاً بل تيارات فكرية واجتماعية متصارعة، حيث هنا المدافع عن الهيمنة وهناك الناقد لها بأسلوب فلسفي وعلمي كما يتضح من خلال أطروحات هابراماس وفلاسفة الاختلاف وبيير بورديو وغيرهم من ناقدَي المركزية الغربية والمدافعين عن الاختلاف الثقافي. ولكن إذا كان حق إقرار الاختلاف الثقافي داخل نظام العولمة ضرورة، فإن الثقافة التي يمكن الدفاع عنها باسم الهوية يجب أن تحمل عناصر العقل والنقد والفاعلية، لا الأساطير وقيم النكوص. فقد نحقق اختلافنا الثقافي لكن بإغفال عناصر الحركة التاريخية وأطر التفكير العلمي، لن تزيد إلا في تكريس الأسطورة والتراجع والاستلاب. وهنا يتضح أن بناء هوية ثقافية نقدية

وعقلانية يجب أن يتأسس على فهم عميق لنظام العولمة الذي لا يهدف إلا إلى إقرار سلطة السوق، دون نسيان ضرورة النقد للطابع اللاعقلاني للفكر الغربي وكل إرادة هيمنية مستترة وراء النزعة الإنسانية. لكن لا يمكن نقد هذا الجانب دون تملك العقل وخوض معركة العقل التي مازالت تعرف الكثير من العوائق. فهوية ثقافية لا عقلانية لن تستوعب جدلية العقل واللاعقل داخل خطاب العولمة. كما أن هوية في ظل وجود اجتماعي لا ديمقراطي لن تكون قادرة على التحفيز في اتجاه الدفاع عن المواطنة والمجتمع المدني وحقوق الإنسان. مما يعني أن الإذعان لسلطة لا ديمقراطية لن ينتج إلا الهوية المغلقة، بل حرب الهويات.

لا مجال إذن للعدول عن تأصيل ثقافة العقل والصراع الديمقراطي والتنوع. مما يؤكد أن تبسيط مسألة الهوية الثقافية في العودة للأصول والتقاليد، أو الرهان على الثقافة لذاتها، يعد اندفاعا يشوبه نوع من التفاؤل والحس الرومنسي. فالمسألة في الجوهر هي معركة من أجل التحرر الداخلي، أي معركة سياسية واقتصادية وثقافية على أرضية الديمقراطية لصالح كل المكونات الثقافية وكل التوجهات الإيديولوجية. في أفق بلورة منظور ثقافي حديث لا يستهين بالثقافة الشعبية ولا بالحس المشترك ولا ثقافة الهامش. وإلا سنمارس التدمير الذاتي على وجودنا دون الوعي بذلك. كما أن بناء هوية ثقافية على أساس المعايير الكونية مثل العقل والتسامح والإنسانية يجب ألا ينسنا ضرورة تقويضه كل نزعة عدوانية تستتر وراء الإنسان والحوار ووحدة التاريخ البشري. فتسييد كونية العقل والاختلاف لن يكون إلا على أنقاض أطروحة كونية الثقافة الغربية، وكونية الرأسمال. فإرادة المعرفة حق لكل الشعوب، وحق الاختلاف مطلب كوني، لكن وفق معايير التاريخ لا الشعارات الطوباوية الملوحة بالحوار الحضاري أو عودة الحضارات، وضرورة العولمة لتدمير العتيق. وقد أثبت التاريخ أن تجدد الرأسمالية لم يزد إلا في تأزيم الوضع بل عولمة الاغتراب والثقافة الاستهلاكية. وإذا كان خطاب العولمة يحاول إخفاء التمايزات باسم الكوني فهو يوظف كل "وحشي" لصالح تدمير شعوب العالم التابع. مما يستدعي الوعي بأهمية التداخل بين مقولة الاختلاف وأطروحة الكونية من أجل بناء هوية ثقافية بديلة رافضة للهيمنة والعرقية والتوجه الأحادي في المعرفة والوجود.

حيث أن الانتصار للمطلق هو سقوط، ولو من داخل الخصوصية، في فخ خطاب العولمة الهيمني. ولن تكون معركة الهوية الثقافية العقلانية والديموقراطية إلا صداما بين إرادة التحرر والرغبة في الهيمنة وهو صراع يعززه جدل التاريخ وفعالية الفرد، دون قدرية ودون استلام. وتبقى مهمة المثقف العقلاني هو استثمار الفكر والعلوم الغربية النقدية من أجل نقد التمركز العرقي والطبقي لنظام العولمة. وهو أمر ليس بالسهل بل يندرج ضمن معركة الحداثة ذاتها، ضد كل هيمنة رأسمالية وكل دفاع عن كونية العولمة والتي ليست في الأصل إلا مقصلة للضعيف ودجبا للشعوب المتخلفة في النسق الرأسمالي، مما يترجم أزمة الحداثة الرأسمالية ذاتها التي انفلتت من العقلانية الكانطية والإرث النقدي نحو فلسفة التدمير وإرادة القوة. وإذا كان الغرب الرأسمالي يعاني أزمة حداثته، فمن الطوباوية التلويح بأطروحة سقوط الغرب وعودة الإسلام، أو سهولة الاختراق الثقافي لنظام العولمة ما دامت تجربة الحداثة في مجتمعنا لم تنجز بعد، وينقصها المشروع الاجتماعي البديل. وعلى الهوية الثقافية البديلة أن تعي أن الحداثة هي معركة مريرة ستترك جراحا وتهدم أو هاما وتقلب موازين، وهو ما حصل في الغرب منذ أمد بعيد، وذلك أمر يجهد دعاء حداثة مبسطة استهلاكية، أو الراضون لكل مشروع حداثي متجذر. وكما يقول آلان تورين: "إن تاريخ الحداثة هو تاريخ القطيعة البطيئة وغير القابلة للتوقف بين الفرد والمجتمع والطبيعة"⁽⁷⁾. فمهمة ثقافة أو هوية ثقافية عقلانية نقدية هي مهمة حداثية رافضة لشعار إحياء الماضي أو التراث، ومراهنه على كسر طوق الثقافة الأسطورية التي تكبل البنية الثقافية لمجتمعات الشرق. وإلا سنكون مدافعين عن هوية تنتج الأزمة دون القدرة على تجاوزها. وتروج لثقافة الاستهلاك دون إمكانية تحصين "الذات"

قائمة المراجع:

- حيدر الويس ، اثر التطور التكنولوجي على الحريات العامة ، الاسكندرية ، منشأة المعارف ، 1983 .
- إبراهيم ناصر : التربية وثقافة المجتمع : تربية المجتمعات - بيروت ، دار الفرقان ، مؤسسة الرسالة 1983.
- عبد الله عبد الدائم ، التعليم الجامعي والعالي في مواجهة التغير الجذري في البنى الاقتصادية والاجتماعية للعالم الحديث اليوم وفي مواجهة وعودة المستقبل في دور التعليم الجامعي والعالي وفي التنمية الشاملة ، المؤتمر الخامس للجامعة العربية المنعقد في جامعة عدن ، 1985.
- نبيل علي : الثقافة وعصر المعومات ، عالم المعرفة ، الكويت ، المجلس الوطني ، للثقافة والفنون والآداب ، العدد 184 ، 1994
- كريمة شافي جبر الكعبي، مجتمع المعلومات في العالم العربي، مجلة كلية الاداب، العدد 98.
- حسن حنفي، مقدمة في علم الاستغراب الدار الفنية، القاهرة، ط 1، 1991....
- حسن حنفي: المشروع الحضاري الجديد، الماضي، الحاضر، المستقبل. مجلة الوحدة، ، 1995.
- إيمان بن الزين : تشخيصي قطاع تكنولوجيايات المعلومات والاتصال بالجزائر للفترة الممتدة ما بين 2000 و2014 ، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية ، عدد 02 ، 2016.
- Nick Stevenson. Understanding Media Cultures Social Theory And Mass Communication. Second Edition. SAGE Publications. London.
- dith lazar.sociologie de la communicatio de masse . armand colin .

-Elements of Culture: Explanation of the Major Elements That Define Culture, study.com

-The Cultural Environment, www.fao.org.

<https://jilrc.com/>

<https://ar.wikipedia.org>

<http://al3loom.com/?p=459>

<http://www.aljabriabed.net/>